(١٣)

"سيادة المدير"

فى اليوم الخمسين لتوليه إدارة مجموعة شركات ضخمة لها من الفروع خمسون ومائة منتشرة فى جميع أنحاء البلاد، وافته المنية فجأة وبدون أية مقدمات، وكان ذلك بعدما زار الفرع رقم ثلاثين من فروع الشركة. لقد مات قبل أن يزور بقية فروع الشركة التى خطَّط أن يزورها جميعًا عدة مرات دون سابق إخطار للعاملين بها، كى يرى سير العمل بنفسه ومدى تقدمه.

ومع كل زيارة، كان هناك الضبط المشين للمخطئين، والذى يدعو بقية العاملين والموظفين إلى الانضباط والالتزام فى حضرة المدير الذى كان يؤمن أن تلك الزيارات المباغتة كفيلة وحدها بالقضاء على إهمال المهملين، ومنع تسيب المتسيبين، ومن ثم محو فساد المفسدين. ولأن هذه الزيارات كانت ترتبط بشخصه الكريم، فقد انتهى أثرها بموته السريع، الذى عاد بعده كل شيء كما كان بلا حساب أو عقاب. فماذا لو كان ذلك المدير قد وضع قانونًا صارم التنفيذ يسرى على الجميع بغض النظر عن مرور جنابه أو تخلفه عن المرور؟! قانونًا يحاسب كل مخطئ، ويمنح رقابة ذاتية على كل عامل وموظف قبل أن تكون الرقابة عليه فوقية. قانونًا يمنع الفساد ويحاربه أيًا من كان مرتكبه. لو فعل ذلك لضمنت شركاته تقدم سير العمل بها مع تبدل الأشخاص، ولاستطاع أن يكون هو من أسس لإدارة حقيقية تبقى على مر الأيام، وتعتمد على سيادة القانون لا على مرور سيادة المدير.